

ذات الصلة، النظر في النهج الإقليمية الشاملة لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين؛

٢ - تطلب أيضا إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها في سبيل تعزيز وإقامة عملية تحضيرية تؤدي إلى عقد مؤتمر إقليمي في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين، والأشكال الأخرى للتشرد القسري، والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، وتحث الدول والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية المعنية على أن تدعم تلك العملية، بما في ذلك تدابير المتابعة؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٤

٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

١٧٤/٤٩ - تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١١٠) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(١١١)،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم البلدان المتأثرة هي من أقل البلدان نموا،

واقترانها منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة على التنفيذ والتنسيق الشامل لبرامج الإغاثة للاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ تحرب باحتمالات العودة الاختيارية والتوصل إلى حلول دائمة في جميع أنحاء أفريقيا،

وإذ تعترف بأن هناك حاجة لأن تهيئ الدول ظروفها تفصي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشردين، وإلى العودة الاختيارية،

الخطوات الملائمة لتعبئة موارد تتناسب مع احتياجات ومصالح اللاجئين القُصَّر غير المصحوبين ومن أجل جمع شملهم بأسرهم؛

٤ - تدين جميع الأعمال القائمة على إستغلال اللاجئين القُصَّر غير المصحوبين بما في ذلك استخدامهم كجنود أو كدروع بشرية في المنازعات المسلحة وتجنيدهم في القوات العسكرية، وأية أعمال أخرى تعرض سلامتهم وأمنهم الشخصي للخطر؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام، والمفوضة السامية، وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، تعبئة المساعدات الكافية، في حدود الموارد المتاحة، للقُصَّر غير المصحوبين، وذلك في مجالات الإغاثة والتعليم والصحة وإعادة التأهيل النفسي؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٤

٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

١٧٣/٤٩ - الدراسة والاستعراض الشاملان لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١٣/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١١٢)، ومشاعر القلق الذي جرى الإعراب عنها إزاء حجم تحركات اللاجئين القائمة والمحتملة، وحركات الهجرة المتصلة بها، في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى قياس المجتمع الدولي بالنظر في نهج شاملة لتنسيق الإجراءات المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين وحركات الهجرة المتصلة بها،

١ - تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تواصل، بالتشاور مع الدول المعنية وبالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وغير الحكومية

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة في جيبوتي من اللاجئين والمشردين خارجيا، مما يمثل ٢٥ في المائة من مجموع سكان البلد، وإزاء تدفقهم بلا انقطاع بسبب الحالة المنفجرة في الصومال،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء ما ينجم عن وجود اللاجئين والمشردين خارجيا من عواقب وخيمة بالنسبة للحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة بالفعل في جيبوتي، التي تعاني من جفاف طال أجله ومن الآثار السلبية المترتبة على الحالة الحرجة في القرن الافريقي،

وإذ تعترف بأن ما يزيد على نصف اللاجئين والمشردين خارجيا في جيبوتي يوجدون في مدينة جيبوتي في ظل صعوبات بالغة الخطر دون مساعدة دولية مباشرة، الأمر الذي يشكل ضغطا لا يطاق على موارد البلد المحدودة وعلى الهياكل الأساسية الاجتماعية، ويسبب، على وجه الخصوص، مشاكل أمنية خطيرة،

وإذ تعترف أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة جيبوتي والمفوضية السامية والمنظمات ذات الصلة من أجل إيجاد حلول بديلة لمشكلة اللاجئين فسي مدينة جيبوتي وتعبئة المساعدة الخارجية اللازمة لتلبية احتياجاتهم المحددة،

وإذ تدرك أن اللاجئين في مخيمات اللاجئين في شتي أنحاء جيبوتي يعيشون في حالة محفوفة بالمخاطر، حيث يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وأنهم في حاجة إلى مساعدة خارجية كافية لتوفير المواد الغذائية والمساعدة الطبية والهياكل الأساسية الضرورية للمأوى،

وإذ تدرك أيضا أن أريتريا قد خربتها الحرب التي دامت ثلاثين سنة، وانتهت في أيار/مايو ١٩٩١، وحالات الجفاف المتكررة على مدى السنين، وأن اقتصادها ومواردها قد دمرت، وأنها تبدأ من جديد،

وإذ تعترف بالمهمة الجسيمة التي تواجه أريتريا وهي إعادة ما يزيد على نصف مليون من اللاجئين، ولا سيما من السودان، إلى وطنهم، عن طريق برنامجها لإعادة ادماج اللاجئين وإنعاش مناطق إعادة التوطين في أريتريا وإعادة توطين العائد يسن بمحض اختيارهم الموجودين بالفعل في البلد والمشردين داخليا والمحاربين السابقين المسرحين، وبالعقب الفادح الذي يفرضه هؤلاء على عاتق حكومة أريتريا،

وإذ تضع في اعتبارها أن غالبية اللاجئين والمشردين هي من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ مع الامتنان الشديد ما أبدته دائما الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية من استعداد ورغبة وهي تستقبل اللاجئين والمشردين على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي تواجه معظم الدول الافريقية،

وإذ تدرك أهمية مساعدة البلدان المضيفة، لا سيما البلدان التي ظلت تستضيف لاجئين لفترة طويلة، على تدارك تدهور البيئة والأثر السلبي على الخدمات العامة وعملية التنمية،

وإذ تعترف بولاية المفوضية السامية فيما يتعلق بحماية اللاجئين والعائدين ومساعدتهم، وبالدور الحفاز الذي تؤديه هي والمجتمع الدولي ووكالات التنمية، في معالجة مسائل التنمية الأعم المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تيسير عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية والرعاية الصحية للاجئين والعائدين والمشردين، وإذ تشجب أعمال العدوان الموجهة ضد موظفي المنظمات الإنسانية، ولا سيما ما أفضى منها إلى خسائر في الأرواح، وإذ تؤكد على ضرورة ضمان سلامة موظفي تلك المنظمات،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة المستمرة في البلدان الافريقية، ولا سيما في القرن الافريقي، الناجمة عن استمرار الجفاف والصراع وتحركات السكان،

وإذ تعي حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في شرق افريقيا وغربها ووسطها وفي الجنوب الافريقي،

وإذ تحرب بالجهود الإقليمية، مثل آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات، التي أنشأها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣،^(١١١)

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار CM/Res.1521 (LX) بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا، الذي اتخذته مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الستين المعقودة في مدينة تونس في الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤،^(١١٢)

وإذ تدرك أن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين الموجودين في بلدان مجاورة وأماكن أخرى إلى وطنهم بمحض اختيارهم، فضلا عن عودة المشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية تظل تتطلب توفر برنامج مخطط متكامل للمساعدة الدولية، يصمم لكي يفي باحتياجاتهم الأساسية ويكفل ترتيبات مناسبة للإستقبال ويسهل اندماجهم بيسر، كل في مجتمعه،

وإذ هي مقتنعة بضرورة تعبئة المساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين الصوماليين على وجه الاستعجال وإيصالها دون إبطاء نظرا لتفاقم حالة المشردين والعائدين وتزايد الضغط الذي لا يزال اللاجئين يفرضونه على البلدان المضيفة،

وإذ تناشد الصوماليين تنفيذ اتفاق أديس أبابا للمصالحة الوطنية الذي وقعه القادة الصوماليون في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣^(١٣) من أجل تهيئة ظروف تنضي إلى إعادة اللاجئين الصوماليين من البلدان المجاورة إلى وطنهم،

وإذ تعترف بأن السودان يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ فترة طويلة،

وإذ تدرك الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة السودان والحاجة إلى توفير مساعدة كافية للاجئين والمشردين في السودان وإلى إنعاش المناطق المتأثرة بسبب وجودهم،

وإذ تشني على حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظرا لما بذلتاه من جهود لإعادة أعداد ضخمة من اللاجئين إلى أوطانهم بمحض اختيارهم،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء محنة اللاجئين السودانيين من الأطفال، ولا سيما إزاء مشكلة القصر غير المصحوبين، وإذ تؤكد الحاجة إلى حمايتهم وتأمين رفاههم ولم شملهم مع أسرهم،

وإذ ترى أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى ازدياد الحالة سوءا بالنسبة لإعادة العائدين إلى الوطن وإعادة إدماجهم ونقل المشردين، وأن تلك العملية تفرض على حكومة تشاد مشاكل إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة،

وإذ تدرك النداء الموجه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة تشاد للتخفيف من حدة مشاكلها وتحسين قدراتها على تنفيذ برنامج إعادة

وإذ تعترف أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة أريتريا وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة من أجل تعبئة المساعدة الدولية اللازمة لوضع برامج إعادة توطين الناس موضع التنفيذ في أريتريا،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين في اثيوبيا والعبء الجسيم الذي يفرضه ذلك على هياكل البلد الأساسية وموارده الضئيلة،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الحالة بالنسبة لقدرة اثيوبيا على مواجهة آثار الجفاف الطويل الأمد وإعادة بناء اقتصاد البلد،

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق حكومة اثيوبيا والحاجة إلى تقديم مساعدة فورية كافية إلى اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين وضحايا الكوارث الطبيعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العبء الواقع على عاتق حكومة كينيا وشعبها من جراء تدفق اللاجئين الهاربين من الصراعات الدائرة في بعض البلدان المجاورة، وتسرب العصابات المسلحة والأسلحة غير المشروعة البالغة الخطورة نتيجة للحالة السائدة في الصومال،

وإذ تدرك ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المنطقة الإقليمية، ولا سيما في مناطق الحدود، من أجل سلامة اللاجئين والمجتمع المحلي والموظفين المشتركين في الأنشطة الإنسانية،

وإذ تعترف بما قدمته حكومة كينيا، وما زالت تقدمه، من مساهمة كبيرة وتضحيات جسام من أجل معالجة هذه الحالة،

وإذ تؤكد أهمية وضرورة استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين في كينيا، الذين يقدر عددهم بما يربو على ماقتي وسبعين ألفا، إلى أن تتغير هذه الحالة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما للحرب الأهلية في الصومال من تأثير مفرج على حياة شعبها، مما أثر على ما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين نسمة أصبحوا إما لاجئين في بلدان مجاورة وإما مشردين داخليا، وفي حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة،

واقترنعا منها بأن الحالة الاقتصادية الخطيرة الناشئة عن آثار الجفاف المستمر في الجنوب الأفريقي والآخر الذي لحق ببعض بلدان المنطقة من جراء إستضافة أعداد ضخمة من اللاجئين قد تسببا في وجود حاجة مستمرة إلى أن يقدم المجتمع الدولي أقصى قدر من المساعدات المنسقة إلى بلدان الجنوب الأفريقي بما يوفر المأوى إلى اللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب مع التقدير بالأنشطة الجارية التي تضطلع بها المفوضة السامية من أجل إعادة العائدين من رعايا جنوب أفريقيا إلى الوطن بمحض اختيارهم وإعادة ادماجهم،

وإذ تعترف بضرورة إدراج المشاريع الإنمائية المتصلة باللاجئين في الخطط الإنمائية المحلية والوطنية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٠) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(١١)؛

٢ - تثني على الحكومات المعنية لما تبذله من تضحيات وما تقدمه من مساعدة للاجئين والعائدين والمشردين وللجهود التي تبذلها لتشجيع العودة الإختيارية وغيرها من التدابير المتخذة من أجل إيجاد حلول مناسبة دائمة؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية وإزاء آثار ذلك على ظروف الأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل منها؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام والمفوضة السامية والوكالات المتخصصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، لما قدموه من مساعدة للتخفيف من حدة العدد الضخم من اللاجئين والعائدين والمشردين؛

٥ - تعرب عن أملها في أن تتاح موارد إضافية لبرامج اللاجئين العامة لمواكبة احتياجات اللاجئين؛

٦ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي للمساعدات الإنسانية التي واصل تقديمها إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء، وتدعو إلى المضي في تقديم المساعدة إلى ملايين اللاجئين والمشردين في أفريقيا؛

العائدين بمحض اختيارهم والمشردين إلى الوطن وإعادة ادماجهم ونقلهم،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود الدؤوب التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لإعادة إحلال السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وتوقيع اتفاق السلم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ في كوتونو، بنن، بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والهيئة الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا^(١٢)، فضلا عن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بهدف إنهاء الصراع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق المشردين داخليا والعائدين واللاجئين على منروفيا، والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا الأمر على الهياكل الأساسية في البلد وعلى اقتصاده الهش،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأنه، على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير المساعدة المادية والمالية اللازمة للاجئين والعائدين والمشردين، فالحاجة ما زالت مزعجة ولها آثار خطيرة على التنمية الوطنية الطويلة الأجل في ليبيريا، وعلى بلدان غرب أفريقيا التي تستضيف لاجئين ليبريين،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المستمرة إلى توفير المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين والعائدين والمشردين الليبريين، لأن الحالة الأمنية لم تصبح بعد ملائمة للقيام بعملية واسعة النطاق للعودة الإختيارية وإعادة الاندماج،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق اللاجئين على بوروندي، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزاير عقب الأزمة التي شهدتها رواندا مؤخرا،

وإذ تضع في اعتبارها الحالة المزعجة التي تكتنف المشردين داخليا في بوروندي ورواندا،

وإذ تشدد على الحاجة إلى أن تتخذ جميع الأطراف إجراءات منظمة منسقة لمساعدة حكومة رواندا على إعادة تأهيل المجتمع المدني في البلد وإعادة بنائه وإعادته إلى حالته الطبيعية، وإلى إستكمال ما تضطلع به المفوضية من أنشطة فيما يتصل بإعادة إلى الوطن،

وإذ ترحب بالبرامج الجارية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في بعض بلدان الجنوب الأفريقي،

الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية للاجئين والعائدين والمشردين؛

١٥- تطلب أيضاً إلى المفوضة السامية أن تستعرض برامجها العامة في أفريقيا، آخذة في الحسبان الاحتياجات المتزايدة في تلك المنطقة؛

١٦- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً شاملاً موحداً عن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية" وأن يقدم تقريراً شغوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

الجلسة العامة ٩٤

٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤

١٧٥/٤٩- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد مرة أخرى تأكيد الصحة الدائمة للمبادئ والمعايير الواردة في الصكوك الرئيسية المتصلة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١١)، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان^(١٢)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(١٣)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٤)، واتفاقية حقوق الطفل^(١٥)،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ والمعايير الراسخة في إطار منظمة العمل الدولية، وأهمية ما أنجز من أعمال فيما يتصل بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم في سائر الوكالات المتخصصة وفي مختلف هيئات الأمم المتحدة،

وإذ تكرر تأكيد أنه رغم وجود مجموعة راسخة بالفعل من المبادئ والمعايير في هذا الشأن، فإن الحاجة تدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وضمان حقوق الإنسان والكرامة لهم،

وإذ تدرك حالة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والزيادة الملحوظة في حركات الهجرة التي حدثت وبصفة خاصة في أجزاء معينة من العالم،

٧- تطلب إلى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة للطوارئ استناداً إلى الخبرة المكتسبة من حالة الطوارئ في رواندا، ومواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذي لمساعدة اللاجئين الروانديين والبلدان المضيفة ريثما يتسنى تنفيذ حل دائم؛

٨- تطلب إلى مجتمع المانحين الدولي تقديم المساعدات المادية والمالية لتنفيذ البرامج المراد بها إصلاح البيئة والهيكل الأساسي في المناطق المتأثرة باللاجئين في بلدان اللجوء؛

٩- تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مواصلة تقديم الدعم اللازم والمساعدة المالية إلى المفوضة السامية لزيادة طاقتها وقدرتها على تنفيذ عمليات الطوارئ وأنشطة الرعاية والصيانة، وبرامج إعادة الإعمار إلى الوطن وإعادة الأدمج لصالح اللاجئين والعائدين، حسب الاقتضاء، لصالح جماعات معينة من المشردين داخلياً؛

١٠- تناشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الكافية لبرامج الإغاثة وإعادة التأهيل للعدد الضخم من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية والبلدان المتأثرة؛

١١- تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تولي اهتماماً خاصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال؛

١٢- تطلب إلى الأمين العام والمفوضة السامية وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مواصلة جهودهم الرامية إلى تعبئة المساعدة الإنسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئون في المناطق الحضرية، وإعادة تدعيمهم إلى الوطن وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم؛

١٣- تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الحالية والمقبلة في المناطق الريفية والحضرية المتأثرة بوجود اللاجئين والعائدين والمشردين؛

١٤- تطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى منظمات الأمم المتحدة المختصة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات